من أجل ميثاق لحركة المقاومة كفاعل سياسي

نواف الموسوي

المدخل التأسيسي: في العدل والاستقلال بوصفهما شرطيْن لإمكان السياسة

لا تُختزل أزمة شعوب هذه المنطقة في ندرة الموارد أو في خلل الإدارة أو في سوء التخطيط، مع أنّ هذه العوامل حاضرة وفاعلة، بل إنّ الجذر الأعمق للأزمة يكمن في اختلال معيار العدالة نفسه: عدالة الداخل وعدالة العالم. ذلك أنّ السياسة، حين تُجرَّد من معيار العدل، تتحوّل إلى تقنية لإدارة القوة لا إلى فنٍّ في تنظيم الحق، وتصبح الدولة جهازاً لإعادة إنتاج اللامساواة بدل أن تكون ضمانة للمساواة الممكنة.

لقد قام النظام العالمي الحديث على مبدأ التفوّق الإمبراطوري، لا بوصفه حدثاً تاريخياً عابراً، بل بوصفه بنية تُعيد إنتاج نفسها عبر صور متبدّلة. فالتقسيم بين مراكز تتحكّم وأطراف تخضع لم يكن مقتصراً على الإكراه العسكري، بل تمدّد إلى الاقتصاد والمعرفة والتمثيل الثقافي: مَن يملك تعريف العالم يملك أيضاً تبرير السيطرة عليه. وهكذا لم تعد الهيمنة احتلالاً مباشراً فحسب، بل غدت منظومة علاقات تُعيد تشكيل الاقتصادات وفق منطق الاعتماد، وتُنتِج نخباً وسيطة تدير التبعية باسم الواقعية، وتُشيع خطاباً ثقافياً يجعل الخضوع قدراً، ويصوّر الاستقلال نزعة عاطفية.

بهذا المعنى، فإن الاستقلال ليس شعاراً سيادياً، بل هو شرط لإمكان السياسة أصلاً؛ لأن السياسة التي تُدار تحت الإملاء لا تكون سياسة بل إدارة محلية لمصالح قوة خارجية. غير أنّ الاستقلال، حين ينفصل عن العدل، يتحوّل إلى سيادة فارغة، أو إلى انتقال للسلطة من يد خارجية إلى يد داخلية تستعيد أدوات القهر نفسها. لذلك لا يقوم هذا الميثاق على الاستقلال

وحده، بل على اقترانه بالعدل: فالعدل هو الامتحان الذي يحدّد ما إذا كانت السيادة قد تحوّلت إلى تحرّر فعلي، أم بقيت لغةً تُستخدم لتبرير امتيازات جديدة.

والعدل هنا ليس زخرفاً أخلاقياً ولا تعبيراً عن طهرانية خطابية، بل مبدأ سياسي مؤسّس يتصل ببنية المجتمع والدولة معاً. إنه يعني أن الكرامة الإنسانية ليست امتيازاً تمنحه السلطة بل هي حقٌّ سابقٌ عليها؛ وأنّ تكافؤ الفرص ليس شعاراً بل تنظيمٌ لمجال العيش المشترك؛ وأنّ مُساءلة الحاكم ليست مجرّد إجراء بل اعتراف بأن السلطة قابلة للخطأ وقابلة للمحاسبة؛ وأنّ الانتماءات الدينية أو القومية أو الطائفية لا ينبغي أن تتحوّل إلى موارد امتياز أو أدوات إقصاء؛ وأنّ الثروة ليست "غنيمة" بل أمانة اجتماعية، لأن الاقتصاد ليس مجرّد سوق بل توزيع لإمكانات الحياة.

إنّ العالم المعاصر يشهد تصاعداً في العنصرية وأنظمة الإقصاء، كما يشهد استخداماً انتقائياً للقانون الدولي بحيث يتحوّل القانون إلى لسان القوة، وتصبح المعايير الإنسانية رهينة ميزان المصالح. هذا الاختلال يفرض على المجتمعات التي تسعى إلى التحرّر أن تعيد تعريف موقعها في العالم بوصفها مُطالبة بعدالة أوسع، لا بوصفها مجرد خصمٍ دائم أو تابعٍ دائم. ومن هنا لا يقدّم هذا الميثاق نفسه ككيان تعبوي مؤقّت، بل كإطار فلسفي–سياسي قابل للتطوير، يربط القيمة بالمؤسسة، ويعيد وصل الخطاب بالفعل، ويستبدل الانغلاق الهوياتي بأفق إنساني قوامه: إنسان حرّ داخل دولة عادلة.

الباب الثاني: الاقتصاد والاستقلال البنيوي بوصفهما تنظيمَ إمكان الحياة

لا يمكن لسياسةٍ أن تدّعي العدل أو الكرامة إذا كان أساسها الاقتصادي قائماً على التبعية. فالتبعية الاقتصادية ليست مسألة أرقام وإحصاءات، بل هي شكل من أشكال "التسليع السياسي" للسيادة: حين يصبح الغذاء والطاقة والدواء والعملة والديون قنوات ضغط، يغدو القرار الوطني قابلاً للاختطاف حتى دون احتلال. إنّ الاقتصاد، بهذا المعنى، ليس قطاعاً منفصلاً عن الدولة، بل هو مادتها: هو ما يحدّد قدرة المجتمع على الصمود، وقدرة الدولة على الفعل.

الاستقلال البنيوي يعني الاعتراف بأن التحرّر لا يبدأ من الخطابة، بل من إعادة بناء القاعدة الإنتاجية، ومن إعادة توجيه أنماط الاستهلاك، ومن تفكيك العلاقة المختلّة بين الداخل والخارج التي تجعل المجتمع مُستهلِكاً لا مُنتِجاً، وتجعله تابعاً في التكنولوجيا ومصدراً خاماً في الموارد. لقد قام كثير من اقتصادَات المنطقة على نموذج ريعي يربط الاستقرار بتدفّقات خارجية، ويترك الإنتاج هشاً، والثروة مركّزة، والمجتمع مُعرّضاً للابتزاز عند كل أزمة.

لذلك يدعو هذا الميثاق إلى انتقال تدريجي ومدروس من اقتصاد الوساطة والريع إلى اقتصاد إنتاجي متنوّع، لا بوصفه خياراً تنموياً فحسب، بل بوصفه استعادة للسيادة. الاقتصاد المُنتِج ليس فقط مصنعاً وزرعاً، بل هو أيضاً مؤسسات تعليم وبحث، وشبكات حماية اجتماعية، وسياسات توزيع عادلة تمنع تحويل الاستقلال إلى امتياز للنخب.

السيادة الاقتصادية هنا تعني القدرة على التفاوض من موقع قوة نسبية، وعلى تنويع الشركاء، وعلى تقليل الاعتماد الأُحادي، وعلى حماية القطاعات الاستراتيجية التي تمثّل شرط البقاء في زمن الأزمات. وتعني كذلك ضبط الدين العام، لأن الدين حين يتضخّم خارج الرقابة يتحوّل إلى وصاية، وتتحوّل شروط التمويل إلى سياسات مفروضة تعيد تشكيل المجتمع وفق مقاييس لا تُبالي بالعدالة.

والعدالة في توزيع الثروة ليست شعار مساواة حسابية، بل هندسة اجتماعية تمنع الاحتكار، وتعيد توزيع العبء بصورة مُنصِفة، وتؤسّس لاقتصاد يشعر فيه المواطن أن الدولة ليست

حارسة امتيازات بل ضامنة لحق العيش. ومن دون تمكين فعلي للمواطنين في العمل والتعليم والصحة، يصبح الاقتصاد مُنتِجاً للفوارق لا مُنتِجاً للحرية.

كما أن محاربة الفساد ليست مسألة أخلاقية منعزلة، بل مسألة سيادية؛ لأن الفساد هـو القنـاة التي يتداخل عبرها الخارج بالداخل، وهو وسيلة لتحويل الدولة إلى سوق خاص، والثروة العامة إلى ريـع سياسـي، والقـرار إلى صـفقة. لـذلك لا اسـتقلال بلا شـفافية، ولا سـيادة بلا قضـاء مستقلّ قادر على ملاحقة الجرائم المالية، ولا عدل بلا حقّ عمومي في المعرفة والمعلومة.

أمّا الاندماج في الاقتصاد العالمي، فيجب أن يكون اندماجاً متوازنـاً، لا انخراطـاً غـير مشـروط. فالانفتاح ليس فضيلة في ذاته، كمـا أن الانغلاق ليس ضـمانة في ذاتـه. المعيـار هـو: هـل يُنتِج الانفتاح قدرة أم هشاشة؟ هل يعزّز الإنتـاج أم يقتـل الصـناعات الناشـئة؟ هـل يبـني اسـتقلالاً تقنياً تدريجياً أم يرسّخ الاستهلاك الدائم؟

الاسـتقلال البـنيوي مسـار طويـل، لا قـرار لحظي، لأنـه يتطلّب إعـادة بنـاء الثقـة بين الدولـة والمجتمع، وتوفير قدر من الاستقرار السياسي، وتوازناً بين الواقعية والطمـوح: واقعيـة تمنـع الوهم، وطموح يمنع الاستسلام.

الباب الثالث: العلاقات الدولية بوصفها حقلَ صراعٍ بين الحق والقوة

لا يعيش أي مشروع في فراغ. فالعالم ليس مجرّد "فضاء دولي" محايد، بـل هـو سـاحة تتنـازع فيها القوة والحق على تعريف الشرعية. إنّ النظام الدولي القـائم تشـكّل تاريخيـاً عـبر توسّـع إمبراطوري، ثم عبر إعادة توزيع للقوة بعد الحروب الكبرى، ثم عبر هيمنـة مراكـز محـدّدة على التمويل والتكنولوجيا وممرات التجارة وإنتاج المعرفة. ومن هنا فإن القانون الدولي ذاتـه، وإن كان يتضمّن مبادئ إنسانية، يظـلّ قـابلاً للتوظيـف الانتقـائي، وقـد يتحـوّل إلى جهـاز يشـرعن الواقع بدل أن يصحّحه.

قراءة هذه الحقيقة لا تعني الوقوع في "مؤامراتية" تريح العقل من التفكـير، بـل تعـني رؤيـة بنيوية: توزيع غير متكافئ للقوة، تطبيق انتقائي للمعايير، تحالفات تُبنى على المصلحة لا على العدالة. وعليه، لا يستطيع المشروع العدلي أن يتعامل مع العالم بعفوية أو بعاطفة، بل يحتـاج إلى عقل استراتيجي طويل النفس.

الهدف المركزي هو الانتقال من موقع التابع إلى موقع الندّ، لا بمعنى امتلاك القـوة المُطلقـة، بل بمعنى امتلاك هامش قرار لا يُشترى ولا يُفرض. والندّية تتحقّق عبر تنويع الشراكات، وبنـاء علاقات إقليمية متوازنة، وتوظيف القانون الدولي حيث يخدم الحق، والعمل على إصلاحه حيث يتحوّل إلى قناع للقوة.

مقاومـة الإمبرياليـة هنـا ليسـت شـتيمة سياسـية، بـل تحليـل لآليـات الهيمنـة: اتفاقيـات غـير متكافئة، احتكار تكنولوجي، أدوات مالية، نفوذ إعلامي، عقوبات تُسـتخدم لتطويـع المجتمعـات. مقاومة هذه الآليات لا تكون بالانغلاق، لأن الانغلاق يُضعِف الاقتصاد ويقلّص القدرة التفاوضية، بل تكون ببناء القدرات الذاتية، وإعادة تعريف العلاقة مع الخارج وفق مبـدأ المصـلحة المتبادلـة لا الإملاء.

وفي الـوقت نفسـه، لا يـرى هـذا المشـروع نفسـه معـزولاً عن حركـات العدالـة في العـالم. فالتضامن الدولي ليس زينة خطابية، بل قوة أخلاقية وسياسية تعيد توسيع مجال الفعـل. حين تُطرح العدالة بلغة إنسـانية عقلانيـة، تسـتطيع أن تُخـاطب ضـميراً عالميـاً يتجـاوز الانقسـامات الضيقة، وأن تبني شبكات تعاون في القانون والتنمية والاقتصاد.

كما أنّ إدارة الصراع يجب ألّا تتحوّل إلى تقديس للصراع. فالعالم ليس حربـاً دائمـة ولا صـداقة دائمة. هناك توترات وتفاهمات وهدنات. الهدف هو تحسين شروط العدالة تدريجياً، دون تفريط

بالمبادئ، ودون مغامرات غير محسوبة. لأن السياسة الرشيدة هي التي تميّز بين تكتيك قابل للتعديل واستراتيجية لا يجوز التفريط فيها.

أمّا إصلاح النظام الدولي، فهو عمل من داخل الساحة أيضاً: استخدام المحاكم والمنظمات والآليات الحقوقية فضحاً للانتهاكات، والمطالبة بإصلاح المؤسسات المالية الدولية بما يعكس توازناً أوسع، والدفاع عن القانون الإنساني الدولي في وجه الانتقائية. العمل من داخل النظام لا يعني التسليم به، بل تحويل أدواته إلى ساحات كفاح قانوني وسياسي.

ويبقى للبعد الثقافي في العلاقات الدولية دور حاسم، لأن الصورة الذهنية جزء من القوة. مواجهة العنصرية والهيمنة لا تتمّ بخطاب كراهية مضادّ، بل بتفكيك الأسس الفكرية التي تبرّر التسلط، وبإبراز بديل أخلاقي يقوم على الكرامة والمساواة. فالخطاب العقلاني ليس ضعفاً، بل استراتيجية دفاعية هجومية في زمن تُصنع فيه السياسة بالصورة كما تُصنع بالسلاح والمال.

وحدة الداخل والخارج بوصفها شرط التحرّر

إنّ هذا الميثاق لا يعرض أفكاراً متجاورة، بل يقدّم رؤية ترى أن السياسة لا تستقيم إذا انقسمت إلى داخل "يُدار بالاستبداد" وخارج "يُدار بالمقاومة"، أو إلى استقلال يُرفع كشعار وعدالة تُترك كوعود. فالعدالة في الداخل والاستقلال في الخارج وجهان لكرامة واحدة. المجتمع الذي يظلم أفراده لا يستطيع أن يطالب العالم بالإنصاف، والدولة التي تُختطف سيادتها اقتصادياً لا تستطيع أن تُقيم عدالة مستقرة.

إنّ الاستقلال البنيوي ليس عزلة، بل قدرة على الاختيار، والعدل ليس لحظة عاطفية بل مسار طويل. وما لم تتحوّل هذه الرؤية إلى مؤسسات وقوانين وشفافية ومُساءلة، ستظل مُعلّقة في الخطاب. لذلك، فإنّ هذا الميثاق، بقدر ما هو فلسفة سياسية، هو أيضاً دعوة إلى هندسة عملية تُعيد وصل القيم بالمؤسسات، وتحوّل السيادة إلى قدرة، والقدرة إلى عدالة، والعدالة إلى حياة مشتركة ممكنة.

الباب الرابع: الدولة والنظام السياسي والمواطنة بوصفها هندسة للحق

إذا كانت السياسة في جوهرها تنظيماً للعيش المشترك، فإن الدولة هي الشكل المؤسسي الذي تتجسّد فيه هذه السياسة، لا بوصفها "آلة حكم" فقط، بل بوصفها جهازاً ينظّم العلاقة بين القوّة والحق. غير أنّ الدولة ليست خيراً بذاتها ولا شرّاً بذاتها؛ فهي قد تكون حارسة للعدالة، وقد تكون مُنتِجة للظلم. والتمييز بين الحالتين لا يتم عبر الشعارات، بل عبر السؤال الجوهري: هل تُستخدم الدولة لتقييد القوة وحماية الحقوق، أم تُستخدم لإطلاق القوة وتبرير الامتياز؟

لقد شهدت مجتمعات كثيرة نمطين من الفشل: دولة قوية بالمعنى القهري، حيث تتحوّل القوة الأمنية والإدارية إلى غاية في ذاتها، وتصبح السياسة إدارة للخوف؛ ودولة ضعيفة أو متفكّكة، حيث يغيب القانون وتتحوّل الجماعات إلى بدائل عن الدولة، فينحلّ المجال العام إلى محميات، وتصبح الحقوق امتيازات. المشروع الذي يقترحه هذا الميثاق لا يريد دولة "قوية" بالمطلق، بل دولة قوية بقدر ما تكون خاضعة للقانون، وقوية بقدر ما تكون قادرة على حماية المصلحة العامة من الافتراس الخاص، وقوية بقدر ما تكون شرعيتها نابعة من مواطنيها لا من السيطرة عليهم.

سيادة القانون بوصفها تقييداً منظّماً للقوّة

سيادة القانون ليست صيغة قانونية محايدة، بل هي فلسفة سياسية تعترف بأن السلطة قابلة للخطأ، وأنّ القوّة إن لم تُقيّد تفسد. القانون هنا ليس مجرّد نصوص، بل هو مبدأ عمومي يَجعل الجميع داخل الإطار نفسه: الحاكم والمحكوم، المؤسسة والفرد، الأغلبية والأقلية. وحيث يُطبّق القانون انتقائياً، يصبح أداة قمع؛ وحيث يُعطّل أمام النفوذ، يصبح زخرفاً؛ وحيث يُستخدم كسلاح ضد الخصوم، يفقد قيمته الأخلاقية. القانون العادل هو الذي يحمي الضعيف من تعسّف القوي، لا الذي يحمي القوي من مُساءلة الضعيف.

ومن هنا فإن استقلال القضاء ليس بنداً إدارياً، بل شرطٌ من شروط العدالة. فالقضاء التابع يحوّل الدولة إلى قناع، ويجعل القانون لغةً لشرعنة السلطة، لا أداةً لتقويمها. القضاء المستقل هو الذي يمنح المجتمع جهازاً للإنصاف، ويمنح الدولة شرعيتها في أعين مواطنيها.

تداول السلطة بوصفه وقاية من احتكار الحقيقة

السلطة بطبيعتها تميل إلى التمركز، لا لأن الأفراد سيّئون دوماً، بل لأن السلطة تُغري وتُنتِج داخل حاملها "شعور الضرورة": الشعور بأنّ بقاءها شرط لاستقرار المجتمع. هنا يكمن الخطر: حين تُقدَّم السلطة بوصفها بديلاً عن المجتمع، أو بوصفها الممثّل الوحيد للصواب. لذلك فإن تداول السلطة ليس إجراءً انتخابياً فقط، بل هو اعتراف فلسفي بأن لا أحد يملك الحق حصرياً، وأنّ الدولة لا تتماهى مع أشخاص، وأنّ السياسة ليست بيعة أبديّة بل عقد قابل للمراجعة.

إنّ الانتخابات الدورية، وضمان حق المعارضة السلمية، وفصل السلطات، والرقابة البرلمانية الفعلية، ليست ترفاً "ديمقراطياً" مستورداً، بل آليات لتجفيف منابع الاستبداد وإبقاء الدولة قابلة للتصحيح. فالاستقرار الذي يقوم على تجميد السياسة ليس استقراراً، بل تأجيل للانفجار.

المواطنة بوصفها رابطة الحق المتساوي

لا يمكن للعدل أن يقوم إذا كانت الحقوق موزّعة وفق الانتماء، لأن توزيع الحقوق على أساس الجماعة ينسف فكرة الإنسان كذاتٍ قانونية. المواطنة هنا ليست شعاراً وحداثة لفظية، بل هي تعريفٌ للإنسان بوصفه صاحب حق لا بوصفه تابعاً لجماعة تمنحه مكانه. وعليه، فإن المشروع يقوم على أن الحقوق السياسية والمدنية تُمنح على أساس المواطنة وحدها، وأنّ التنوّع الديني والثقافي يجب أن يُحترم دون أن يتحوّل إلى نظام امتياز دائم.

المواطنة لا تعني محو الخصوصيات ولا سحق الهويات؛ بل تعني منع الهويات من التحوّل إلى مصادر سيادة موازية أو إلى قنوات لإنتاج التمييز. الدولة العادلة لا تطلب من الناس أن يتخلّوا عن ذاكرتهم وثقافتهم، لكنها تمنع هذه الذاكرة من التحوّل إلى قانون.

الحرّيات العامّة بوصفها شرطاً لإمكان النقد

الحرّية ليست ترفاً أخلاقياً ولا مكافأة تمنحها الدولة لمن يطيع، بل هي شرط لإمكان الحقيقة العامّة. فالمجتمع الذي لا يملك حرية التعبير والتنظيم والنقد، يفقد القدرة على تصحيح أخطائه، ويغدو عرضة للتكرار الأعمى. الحرّية هنا لا تعني الفوضى، بل تعني وجود قواعد عامّة تنظّم الخلاف دون أن تخنقه. والتوازن بين الحرّية والمسؤولية لا تحدّده السلطة بمزاجها، بل يحدّده القانون تحت رقابة القضاء والرأي العام.

الأمن بوصفه وظيفة حماية لا سلطة استثنائية

الأمن حاجة، لكنه يصبح كارثة حين يتحوّل إلى "استثناء دائم" يعلّق الحقوق. الأجهزة الأمنيّة ينبغي أن تكون جزءاً من الدولة القانونية، لا دولة داخل الدولة. وظيفتها حماية المجتمع من العنف، لا إنتاج العنف. ومتى تحوّل الأمن إلى مبدأ أعلى من القانون، صار القانون نفسه رهينة، وصار المواطن مُتهماً مُسبقاً. الدولة العادلة هي التي تحمي أمنها دون أن تبتلع حياة مواطنيها.

الباب الخامس: الثقافة والمعرفة وبناء الوعي بوصفها بنية للتحرّر

إذا كانت الدولة هي شكل السلطة، فإن الثقافة هي شكل الوعي الذي يجعل السلطة ممكنة أو يجعل مقاومتها ممكنة. فالهيمنة ليست قهراً مادياً فقط؛ إنها أيضاً قدرة على تشكيل المعنى: أن تجعل الناس يقبلون وضعاً غير عادل بوصفه طبيعياً، أو يفسّرون التبعية بوصفها ضرورة، أو يرون حقوقهم كمنح لا كاستحقاقات. ولهذا لا يقوم مشروع تحرّري على الاقتصاد والسياسة وحدهما، بل على إعادة بناء بنية الوعي.

الثقافة، في هذا الميثاق، ليست أداة تعبئة عمياء، ولا ملحقاً دعائياً للدولة أو لحركة سياسية، بل فضاء لإنتاج المعنى والنقد والخيال. المجتمع الذي يُختزل في الشعارات يفقد قدرته على التفكير المركّب، ويصبح قابلاً للاستثارة السريعة وللانقسام الحادّ. أمّا المجتمع الذي يملك ثقافة نقدية، فهو قادر على تمييز الحقيقة من الدعاية، وعلى مقاومة التطرّف والعدمية معاً.

المعرفة شرطٌ للاستقلال لا ترفٌ أكاديمي

الاستقلال في عصر التقنية والمعرفة لا يُقاس فقط بالحدود والسياسات، بل بالقدرة على إنتاج المعرفة أو على الأقل امتلاك أدوات نقدها وتطويرها. الدولة التي تستهلك التكنولوجيا دون أن تُنتِج معرفة، تبقى تابعة حتى لو رفعت خطاب السيادة. لذلك يصبح الاستثمار في البحث العلمي، وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية، جزءاً من معركة الاستقلال البنيوي؛ لأن هذه العلوم تمنح المجتمع أدوات فهم ذاته وفهم العالم، وتمنعه من تكرار الأخطاء تحت مُسمّيات جديدة.

الإعلام: من صناعة الاستتباع إلى صناعة المجال العام

الإعلام ليس "مرآة" بريئة، بل مؤسسة تُنتِج ما يُرى وما لا يُرى، وما يُقال وما لا يُقال. لذلك فإن الإعلام الذي يتحوّل إلى دعاية يقتل المجال العام، والإعلام الذي يختزل الحقيقة في الإثارة يقتل العقل. المطلوب إعلام مهني مستقل، لا بوصفه حياداً زائفاً، بل بوصفه التزاماً بالحقيقة العمومية، وبحق الناس في المعرفة، وبمسؤولية الكشف لا مسؤولية التبرير.

تجديد الخطاب العام: من التخوين إلى الحوار

اللغة ليست محايدة. اللغة التي تقوم على التخوين والتقليل من شأن المختلف تُنتِج مجتمعاً لا يستطيع أن يتعايش، وتُحوّل السياسة إلى حرب هويّات. المشروع العدلي يدعو إلى خطابٍ يحترم العقل، لا لأن العقل بديل عن العاطفة، بل لأن العاطفة بلا عقل تُستثمر ضد الناس. الخطاب الجديد ينبغي أن يكون قادراً على نقد الذات، وعلى الاعتراف بالتعقيد، وعلى بناء مساحة مشتركة لا تُلغى فيها الاختلافات بل تُدار.

الباب السادس: المراجعة والمُساءلة وضمانات الاستمرارية بوصفها أخلاقاً مؤسّسية

كل مشروع سياسي مُهدّد بأن يتحوّل إلى سلطة تبرّر ذاتها. الخطر لا يأتي فقط من الخصوم أو من الخارج، بل من داخل المشروع نفسه حين تُغلق أبواب النقد، وتصبح المبادئ مجرّد لافتات، وتتحوّل الدولة إلى غاية بدل أن تكون وسيلة. لذلك فإن هذا الميثاق يعتبر أن الضمانات ليست تفاصيل تقنية، بل هي جزء من الأخلاق السياسية للمشروع.

المراجعة الدورية: الاعتراف بأن السياسة معرفة ناقصة

السياسة ليست علماً يقينياً، بل مجال احتمالات، لأنها تتعامل مع البشر ومع المصالح ومع الطوارئ. لذلك فإن المراجعة الدورية ليست تراجعاً، بل تعبير عن الوعي بأن كل قرار قابل للتصحيح. المشروع الذي لا يراجع نفسه يتحوّل إلى عقيدة مُغلقة، والعقيدة المُغلقة تتحوّل إلى قهر حين تمتلك السلطة.

المراجعة تعني إنتاج تقارير شفّافة عن الأداء، وإتاحة النقاش العام، وإنشاء لجان مستقلّة للتقييم، وربط النتائج بالمحاسبة. المراجعة ليست احتفالاً لغوياً، بل آلية تُغيِّر السياسات حين تُثبِت فشلها.

المُساءلة: تحويل السلطة إلى وظيفة لا امتياز

لا عدالة دون مُساءلة، ولا مُساءلة دون استقلال للرقابة والقضاء والإعلام. المُساءلة تعني أن المنصب ليس حصانة، وأن القرار العام ليس ملكاً شخصياً. والشفافية ليست "تفصيلاً" بل حقّ عام، لأن المجتمع لا يستطيع أن يراقب ما لا يعرفه. لذلك فإن نشر المعلومات، وتسهيل الوصول إليها، وتجريم تضارب المصالح، وحماية المبلّغين، هي شروط عملية لمنع الدولة من التحوّل إلى سوق مُغلق.

منع الشخصنة: حماية المشروع من عبادة الذات السياسية

حين يرتبط المشروع بشخص أو بدائرة ضيقة، يتحوّل إلى قدر فردي لا إلى عقد اجتماعي. السلطة الشخصية تُنتِج الولاء لا القناعة، وتُنتِج الطاعة لا المشاركة. لذلك يجب تحديد مُدد المسؤوليات القيادية، وتشجيع تداول النخب، وبناء مؤسسات لا تتغيّر بغياب الأشخاص. الاستمرارية لا تتحقّق عبر تخليد القادة، بل عبر بناء قواعد تجعل القيادة قابلة للتبدّل دون انهيار.

المشاركة: تحويل الميثاق إلى حياة اجتماعية

لا يكفي أن تكون الدولة "عادلة" من فوق؛ العدالة يجب أن تُعاش اجتماعياً. المشاركة السياسية والاجتماعية هي ما يحوّل المشروع من نصّ إلى واقع: نقابات مستقلّة، جمعيات حيّة، مجالس محلّية فاعلة، آليات استشارة عامّة، وتربية مدنيّة تُعيد تعريف المواطن بوصفه شريكاً لا متلقّياً.

الثبات والمرونة: حماية المبادئ من الجمود وحماية السياسات من العبث

المبادئ الكبرى ينبغي أن تبقى ثابتة: الكرامة، العدالة، المساواة، الاستقلال. لكنّ السياسات التفصيلية يجب أن تبقى مرنة، لأن الواقع يتغيّر. الجمود يقتل القدرة على الاستجابة، والتقلّب يقتل الثقة. المطلوب عقل سياسي يميّز بين ما لا يُمسّ لأنه أساس أخلاقي، وما يُعدّل لأنه خيار إداري.

الثقافة الدستورية: جعل العقد أعلى من النزوات

الدستور ليس ورقة قانونية، بل هو التعبير المؤسّسي عن فكرة العدل. حماية الدستور من التلاعب ليست مسألة قانونية فقط، بل مسألة ثقافية: أن يتربّى المجتمع على أن القانون أعلى من السياسة اليومية، وأن التعديلات الكبرى لا تمرّ بقرار فوقي، بل عبر مشاركة واسعة، لأن العقد الاجتماعي لا يُفرض بل يُصاغ.

الخاتمة التنفيذية: من الفكرة إلى البنية

هذا الميثاق لا يطمح إلى إنتاج خطاب جديد فحسب، بل إلى إعـادة تعريـف السياسـة ذاتهـا: أن تكون السياسـة تنظيمـاً للحـق لا إدارةً للقـوة، وأن تكـون الدولـة وسـاطةً عادلـة بين المجتمـع ومصالحه لا جهازاً لاحتكار الامتياز، وأن يكون الاقتصـاد توزيعـاً لإمكانـات الحيـاة لا آليـة لإدامـة التبعيّة، وأن تكون العلاقات الدولية ساحةً لاستعادة الندّية لا لتكريس الخضوع.

إنّ الانتقال من الرؤية إلى الفعل ليس قفزة واحدة، بل تراكمٌ تاريخي: بناء مؤسسات، ترسـيخ ثقافة قانون، توسيع قاعدة الإنتاج، تحرير المعرفة، وتكـريس المُسـاءلة. والعـدل، في النهايـة، ليس حدثاً يُنجز، بل مسار يُصان. والاستقلال ليس شعاراً يُرفع، بل قدرة تُبـنى وتُحـرس. وحين تتكامل القدرة مع العدل، يصبح المجتمع أقلّ قابلية للإخضاع، وأكثر قدرة على أن يُعرِّف نفسه بنفسه، وأن يختار مصيره بكرامة.

*** نائب سابق، مسؤول «ملف الموارد والحدود» في «حزب الله»**